

المبحث الأول

الشورى في الإسلام

obeikandi.com

## معنى الشورى

للشورى معان لغوية كثيرة و مختصرها أنها علامة على الشيء الحسن ، واستخراج الشيء من الشيء ، كما في القاموس المحيط أن شارَ العَسَلُ شَوْرًا و شِيَارًا و شِيَارَةً و مَشَارًا و مَشَارَةً : اسْتَخْرَجَهُ مِنَ الْوَقْبَةِ وما يهمننا هو المعنى المقصود بالشورى وهو «استخراج الرأي من أهل الرأي ومراجعة البعض للبعض ، وذلك بعرض الرأي على من عندهم القدرة على بيان الرأي ، ويرتجى منهم الوصول إلى الصواب ، وهذا يعنى أن للشورى طرفا يسمع وطرفا يشير ، وأطرافا تتحاور وتناقش وتقلب الرأي على وجوهه المختلفة»<sup>(١)</sup> .

وعرفها الدكتور جابر الأنصاري - من المعاصرين - بقوله : «هي استطلاع رأي الأمة ، أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة بها» .

### الشورى فطرة إنسانية :

إذا كان دين الإسلام هو دين الفطرة الإنسانية السوية ، وأن كل ما يأمر به الإسلام هو تماهيا مع هذه الفطرة فإن ذلك يؤكد على أن الشورى هي أمر فطرى قال تعالى : ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّيْلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠] ، وبذلك فإن المسلم الذي يرفض الشورى ويؤيد الاستبداد والاستعباد قد تشوهت فطرته النقية وهو ما يسميه العلماء بانتكاس الفطرة ، وأن غير المسلم الذي لجأ إلى الأساليب الشورية وأبدع بها ما كان ذلك منه إلا استجابة لنداء فطرته التي

(١) د / عبد العزيز الخياط وأمرهم شورى .

خلقه الله عليها وإن تشوهت في جوانب أخرى .

إنها الفطرة الجماعية التي فطر الله عليها الجماعة ، فكما أن الإنسان كائن اجتماعي فهو كائن شورى أيضا ، يستشير ويشير ، ويجاور ويناقش ، ويعارض أحيانا ويتوافق أحيانا أخرى ، فكون الجماعة فطرة إنسانية يسعى إليها كل أحد فكذلك الشورى فطرة جماعية لا غنى عنها لأي جماعة ، وأعنى بالفطرة الجماعية هي فطرة الله على مستوى الجماعة كحاجة الناس إلى بعضها البعض ، ولذلك فمن العجب أن ترى جماعة زاهدة في تقرير مصيرها واختيار حكامها ، ومن أشد العجب أيضا أنك تراها مستمتعة بذلك وترى أن ذلك هو الأصلح لها .

«إن الشورى قيمة إنسانية مارستها الشعوب والقبائل والأمم والجماعات البشرية على مر تاريخها الطويل كل بطريقته الخاصة سواء في سهول سيبيريا ، أو أدغال إفريقيا ، أو صحراء الجزيرة العربية أو هضاب آسيا ، أو مروج أوروبا أو غيرها إلا أن الإسلام أضاف لها بعداً تعبدياً وجعلها من القيم الإنسانية الإسلامية الرفيعة ، ورتب على العمل بها ثواباً وعلى تركها عقاباً»<sup>(١)</sup> .

ومما يوضح على الدلالة الظاهرة لفطرية الشورى وانسجامها مع البشر قول العلامة الطاهر بن عاشور<sup>(٢)</sup> في تفسيره الرائع التحرير والتنوير<sup>(٣)</sup> :

(١) د/ على الصلابي الشورى في الإسلام .

(٢) عالم وفقه تونسي ، سمي حاكماً بالمجلس المختلط سنة ١٩٠٩ ثم قاضياً مالكيًا في سنة ١٩١١ . ارتقى إلى رتبة الإفتاء وفي سنة ١٩٣٢ اختير لمنصب شيخ الإسلام المالكي ، ولما حذفت النظارة العلمية أصبح أول شيخ لجامعة الزيتونة ، مواليد ١٨٧٩ م .

(٣) كتاب التفسير العظيم : تحرير المعنى السديد ، وتنوير العقل الجديد ، من تفسير الكتاب المجيد .

«والشورى مما جبل الله عليه الإنسان في فطرته السليمة أي فطرة على محبة الصلاح وتطلب النجاح في المساعي .

ولذلك قرن الله تعالى خلق أصل البشر بالتشاور في شأنه إذ قال للملائكة : ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] ، إذ قد غني الله عن إعانة المخلوقات في الرأي ولكنه عرض على الملائكة مراده ليكون التشاور سنة في البشر ضرورة أنه مقترن بتكوينه ، فإن مقارنة الشيء للشيء في أصل التكوين يوجب إلفه وتعارفه .

ولما كانت الشورى معنى من المعاني لا ذات لها في الوجود جعل الله إلفها للبشر بطريقة المقارنة في وقت التكوين . ولم تنزل الشورى في أطوار التاريخ رائجة في البشر فقد استشار فرعون في شأن موسى عليه السلام فيما حكي الله عنه بقوله : ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٥] .

واستشارت بلقيس في شأن سليمان عليه السلام فيما حكي الله عنها بقوله : ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾ [النمل: ٣٢] ، وإنما يلهي الناس عنها حب الاستبداد ، وكرهية سماع ما يخالف الهوى ، وذلك من انحراف الطبائع وليس من أصل الفطرة ، ولذلك يهرع المستبد إلى الشورى عند المضائق . قال ابن عبد البر في بهجة المجالس : الشورى محمودة عند عامة العلماء ولا أعلم أحدا رضي الاستبداد إلا رجل مفتون مخادع لمن يطلب عنده فائدة ، أو رجل فاتك يحاول حين الغفلة ، وكلا الرجلين فاسق . ومثل أولهما قول عمر بن أبي ربيعة :

واستبدت مرة واحدة إنما العاجز من لا يستبد

ومثل قول سعد بن ناشب :

إذا هم ألقى بين عينيه عزمه      ونكب عن ذكر العواقب جانباً  
ولم يستشر في أمره غير نفسه      ولم يرض إلا قائم السيف

ومن أحسن ما قيل في الشورى قول بشار بن برد :

إذا بلغ الرأي المشورة فاستعن      بحزم نصيح أو نصيحة حازم  
ولا تحسب الشورى عليك      مكان الخوافي قوة للقوادم

و مما أتى في القرآن يوضح هذا المعنى هو استشارة الملك في سورة يوسف لحاشيته وسؤالهم عن رؤيته في المنام و استشارة إبراهيم لإسماعيل في رؤيته وإن كان يعلم أنها وحى من الله في قوله : ﴿فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢] .

«إن وصف شريعتنا بأنها شريعة الفطرة يعنى أنها شريعة الشورى التي لا تقتصر على حق الأفراد في المشاركة في القرار الملزم الصادر عن الجماعة ، ولكن يوجد قبلها في الإسلام مبدأ المشورة الاختيارية بينهم أو التشاور واستشارة أهل الخبرة وتبادل المشورة والنصيحة والثقة ؛ لأن ديننا يندب الجميع إلى الاستشارة والتشاور والتناصح قبل إصدار أي قرار من الفرد والجماعة ، كما يندب صاحب الرأي لتقديم المشورة أو النصيحة ولو لم تطلب منه ، قياماً منه بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فالمشورة والاستشارة كلاهما حق للفرد والجماعة أو ممثليها كذلك ، بل هما واجب ديني مندوب له الجميع لتدريب الأفراد والجماعات على تبادل الرأي والاستماع إلى الآراء المختلفة ومناقشتها والاختيار من بينها ، بحرية كاملة واحترام متبادل هما أساس

التضامن الإنساني .

إن شريعتنا بتقدير مبدأ الشورى إنما تخاطب الأمة والجماعة كما تخاطب الأفراد ، وإذا كان تمتع الفرد بالعقل وحرية الاختيار هو أساس رشده ، وأساس مخاطبته بأحكام الشريعة وتكليفه بالالتزام بها فإن الجماعة تكون جديرة بهذا الرشد والتكليف لكونها «مجموعة أفراد عقلاء راشدين» يتمتعون بحرية الفكر والاختيار ، ويكون حقها في حرية التصرف في شؤونها نتيجة حتمية لما يتمتع أفرادها من حق الاختيار وحرية التصرف في شؤونهم . إن حق الجماعة في الإختيار وتحمل المسؤولية عن قراراتها في شؤونها العامة وحريتها في ذلك مرتبط بحق الفرد في حريته الذى هو أساس التضامن الاجتماعى ، وينبع من مبدأ الشورى الجماعية الملزمة ؛ كما أنه أساس تبادل المشورة والاستشارة الاختيارية والنصح فيما بينهم»<sup>(١)</sup> .

### أساس الشورى :

ينطلق الأساس الأول للشورى من مبدأ هام وهو أنه ما دامت الأمة أو الجماعة تقوم بتنفيذ الرأي وتقع عليها تبعاته ؛ فإن كان صائباً علت وارتقت ، وإن كان غير ذلك قد يعرض الجماعة أو الكيان أو الأمة بكاملها للخطر والويلات ، فإنها ملزمة بذلك بأن تقوم بالمشاركة في تحديد هذا الرأي وتقريره ، أو تقوم باختيار من يصدر عنه هذا الرأي ولا يجوز لها أن تتخلى عنه شرعاً وعقلاً .

«إن كيان الجماعة وحقوقها ومسؤوليتها مستمدة من تضامن مجموع الأفراد

(١) د/ توفيق الشاوي فقه الشورى والاستشارة .

الذين ينتمون إليها ، وأن رأيها هو مجموع عقولهم ، وأن رأيها هو رأى مجموع أفرادها ، وفكرها هو فكرهم ، وعقلها هو مجموع عقولهم ، وإرادتها الجماعية ليست إلا إرادة مجموع أفرادها - أو المكلفين منهم - وهذه الإرادة يعبر عنها قرار يتخذونه ؛ بناء على تشاور وحوار يدور بينهم ، ويتمتع فيه كل مكلف منهم بحرية اختياره وحرية التعبير عن رأيه ومناقشة الآراء الأخرى . إن مبدأ الشورى يعنى أن كل قرار ينسب للجماعة يجب أن يكون تعبيراً عن إرادة جمهور الجماعة ، أو مجموع أفرادها بشرط أن يتمتع الجميع بحرية كاملة في المعارضة والمناقشة الذي يعبر عنه جمهورنا «بالأغلبية» .

إن الجماعة ليست كائناً منفصلاً عن أفرادها ، فكل فرد فيها هو جزء منها وانتماءه يعطيه حقاً فطرياً وشرعياً في أن تعطى له الفرصة للمشاركة بحرية كاملة في التشاور مع باقي أفراد الجماعة وتقديم رأيه ومناقشة آراء الآخرين ومعارضتها إذا رأى ذلك ، على أن يلتزم في النهاية بقرار الجماعة الذي يعبر عنه جمهورنا «بالأغلبية» .

هذا الالتزام يجعل الجماعة هي مصدر سلطات الحكم ، فهي التي تمنح الولايات وتوزعها ، وتضع نظامها وتختار من يتولون السلطة فيها وتحاسبهم ، كما أن حريتها تعنى حرية أفرادها ؛ لذلك فإن القرارات التي تصدر عنها يجب أن يشارك فيها الأفراد المكلفون على قدم المساواة في التشاور الحر ، فلا يعتبر القرار صادراً من الجماعة بصورة صحيحة إذا حرم بعض أفرادها أو طائفة من المكلفين الراشدين منهم من الحق في الشورى ، ومن باب أولى إذا حرمت

الأغلبية نفسها أو الجمهور أو الجماعة كلها من هذا الحق»<sup>(١)</sup> .

### الشورى بين التاريخ والعصر الحديث :

لقد اعتنى التاريخ والفقهاء الإسلاميين بالمفاهيم السياسية الكبرى وتحدث عنها الكثير من العلماء في كل عصر وجيل ، وتعرضوا في سبيل ذلك لويلات وعذابات كثيرة كما حدث مع سعيد بن المسيب و سعيد بن جبير وأبو حنيفة رضي الله عنهم ، ولكن أكثر ما تحدث عنه العلماء والمفكرين في العصر الحديث هو عدم إعطاء الأولوية لمثل هذه المفاهيم بحيث يمكن تعميقها وتحذيرها في نفوس الشعوب ، ولعل الأوضاع السياسية في وقتها من فتن وتسلط واستبداد قد ساعدت على ذلك ؛ وأدت بتفكير العلماء إلى أن الحديث عن ذلك قد يزيد من حدة الفتن وربما تسبب ذلك أيضا في فرقة الأمة وتشردمها ، كم أن هناك إشكالية في المنهج العلمي عند الباحثين في العصر الحديث من عدم إحاطة بكثير من كتب التراث الإسلامي ، والاعتماد على الكتب المشهورة والعلماء المشهورين ، وأن عدم تنوع المصادر الذي يعتمد عليها المفكر والباحث في كتبه وأطروحاته ، يعكس جفوة هائلة بين علماء العصر الحديث والتراث السياسي الإسلامي كما أشار إلى ذلك الدكتور نصر عارف<sup>(٢)</sup> ، وذلك لا يتعارض بالتأكيد مع ما يشير إليه الدكتور حسن الترابي<sup>(٣)</sup> في كتابه الشورى

(١) المصدر السابق .

(٢) أستاذ بجامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مواليد عام ١٩٦١ م .

(٣) زعيم سياسي و ديني سوداني ، كان الترابي أستاذاً في جامعة الخرطوم ثم عين عميداً لكلية الحقوق بها ، ثم عين وزيراً للعدل في السودان . في عام ١٩٨٨ عين وزيراً للخارجية . كما أختير رئيساً للبرلمان في السودان عام ١٩٩٦ ، يتقن الترابي أربع لغات بفصاحة وهي العربية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، والألمانية . مواليد عام ١٩٣٢ م .



ومنهم المثقف ومنهم العامي ، و خلقهم مختلفين في مشاعرهم فمنهم مرهف الحس ومنهم المتبلد ، ومنهم جياش المشاعر ومنهم الجاف ، ومنهم العاطفي الذي يتأثر بما يسمع ومنهم من لا يصدق إلا بما يقع على الأرض ، ومنهم الشجاع ومنهم الجبان ، ومنهم الجريء المقدم ومنهم المتردد ، ومنهم الطامع ومنهم القانع ، ومنهم المطيع بغير سؤال ومنهم المتسائل عن كل ما يؤمر به..... إلخ .

ثم أرسل الله رسوله محمداً ﷺ إلى الناس كافة ليدعوهم إلى الإسلام فاستجاب من هداهم الله إلى صراطه المستقيم ، ثم شاء الله أن تقوم دولة الإسلام بما فيها من كل هذه المكونات التي ذكرناها سابقا وأكثر من ذلك ، فأوجب الله ﷻ على هذه الأمة الفضيلة والفريضة التي بها يختارون من يحكمهم ويتولى زمام أمر هذه الدولة التي كتب الله لها أن تنتشر في الأرض ، وتنتشر الخير والرحمة في ربوع الأرض جميعا ، ولأن الله هو من خلقهم ويعلم مكنونهم وسرهم وجهرهم ، ويعلم ما يصلحهم وما يفسدهم ، وما يجمعهم وما يفرقهم ، وما يدفعهم وما يقعدهم ، فقد علم الله أنه لا يصلح الرعية باختلاف مكوناتها وطبائع أبنائها وأفكارهم إلا اختيارهم لحكامهم حتى يكون عملهم بعد ذلك في عمارة الأرض والسعي فيها معبرا عنهم ، ونابعا من اختيارهم الحر وليس رغما عنهم ولا شك أن الأفراد مختلفين في أفكارهم وتقديرهم للأمر ، ولقد كان ﷺ يقول لأبي بكر وعمر { إذا اتفقتما على شيء لم أخالفكما ، وذلك لاختلاف طريقة تفكير كل منهما ومنهجية قراءة كل منهما للأحداث والمشكلات واستنباطه للحلول والإجراءات ، وسيرة كل

منها في الخلافة شاهدة على ذلك .

ولنبداً مع الشورى والتي هي واجبة و فريضة وملزمة للأمة الإسلامية ،  
وفي القرآن والسنة الأدلة الصريحة على ذلك يقول الله تعالى : ﴿ فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ  
فَمَنْعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ  
كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ  
وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [الشورى: ٣٦-٣٨] .

أوضحت الآية الكريمة عدة مسائل هامة منها : أن الشورى هي أحد  
السمات الإسلامية الأساسية الذي تميز المجتمع المسلم من غيره ، كما أن تبوء  
الشورى موقعا بين الصلاة والزكاة وهما أعلى ركنين في الإسلام بعد الشهادة ؛  
دليل على علو مكانتها ورقبي شأنها وأهميتها ، وكأن المفرد فيها كالمفرد في  
هذين الفرضين ، كما إنها أحد الصفات المميزة للمؤمنين الذين استجابوا لربهم  
وكان الذين يرفضون الشورى أو لا يطبقونها ممن لا يستجيبون لربهم ولأمره  
تعالى ، كما دل ذلك على أن حكم الشورى هو عينه حكم الصلاة والزكاة .

ولقد أتت هذه الآية السابقة بعد آية هامة وهي نهى الأمة عن ارتكاب  
الكبائر والفواحش ، ثم جاء الأمر بهذه الصفات الحميدة والجليلة والتي يعد  
تاركها مرتكبا لكبيرة كبرى مثل سابقتها بل أشد منها ، وكذلك نجد من يقول  
أن سورة الشورى إنما سميت بهذا الاسم ؛ لأنها السورة الوحيدة في القرآن  
الكريم التي قررت الشورى عنصراً من عناصر الشخصية الإيمانية السوية ، كما  
نلاحظ أن هذه السورة مكية النزول وهي مرحلة بناء الإيمان في قلوب

المؤمنين ، وهي مرحلة ما قبل وجود الدولة الإسلامية على الأرض ، وكأن الله ﷻ يؤكد على أن الشورى هي أحد سمات الأمة ومن مكوناتها الإيمانية حتى ولو لم توجد دولة بعد ، وهي أوضح دليل وأكبر رد على من يزعم أن الآن مرحلة بناء العقيدة ولا شأن لنا بالعمل السياسي .

كما أن القرآن قد ساق لنا المعنى المغاير والمضاد لهذه الآية الكريمة وهي قصة فرعون وقمة الاستبداد والفجور حينما يقول لقومه : ﴿ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى ﴾ [غافر: ٢٩] ، فكان جزاءه الغرق ، وكأنني ألمح أن الاستبداد والديكتاتورية مصيرها إلى الغرق أيضا وإن لم يكن في مياه البحر ففي الظلام والتخلف والركود .

قد يظن البعض أن ذكر الشورى في القرآن ومرادها من حيث المباشرة السياسية مرتين فقط من باب قلة أهميتها وخفة وزنها في الإسلام ، وهو وهم من ظن ذلك ، فيكفى الإشارة في القرآن الكريم إلى أي أمر حتى تتضح أهميته وفضله ، كما أن تسمية سورة في القرآن بهذا الاسم لدليل عظيم على أهميتها ، وشرف لها بأن تسمى سورة في القرآن باسمها ، وهناك عبادات كبرى في الإسلام كالصيام وشرائع كالحدود و مواسم للخير والطاعة مثل رمضان وليلة القدر ذكرت فيهم آيات قليلة معدودة ومع ذلك لها فضل وشأن وشرف عظيم لا ينكره أحد كما أن السنة والسيرة النبوية زاخرة بما يؤيد فرضية الشورى في الإسلام .

لقد استحق خلفاء الإسلام وعظماؤه والأوائل صفة الرشد بتوليتهم على

المسلمين بالشورى ، وعلى ذلك كان الصديق والفراروق وعثمان وعلى والحسن رضي الله عنهم وما لقب الخليفة عمر بن عبد العزيز بالراشد وضم إليهم إلا لأنه نزع بيعة الناس بالوراثة له من أعناقهم فما كان منهم إلا أن رضوا به وأمروه حاكما وواليا عليهم فاستحق بذلك لقب الخليفة الراشد السادس .

إن اختيار المسلمين لمن يحكمهم ويولى عليهم فرض عين عليهم جميعا ، وهذا هو المقصود من الآية السابقة : ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: ٣٨] ، أي أمر حكمهم والولاية عليهم ، وقد قال رضي الله عنه : « لو كنت مؤمرا أحدا من غير مشورة منهم لأمرت عليهم ابن أم عبد » <sup>(١)</sup> وروى الإمام أحمد من حديث على ابن أبى طالب قيل : يا رسول الله ، من نؤمر بعدك ؟ قال : « إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أمينا زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة ، وإن تؤمروا عمرا تجدوه قويا أمينا لا يخاف بالله لومة لائم ، وإن تؤمروا عليا ولا أراكم فاعلين تجدوه هاديا مهديا يأخذ بكم إلى الصراط المستقيم » <sup>(٢)</sup> . فالواضح من الحديث سؤال الصحابة للنبي من نؤمر وهو وضوح المعنى بأن الأمر في خلافة رسول الله من حقهم كما أن نُصح رسول الله رضي الله عنه لهم بالأكفاء من قومهم ولكن دون أن يلزمهم به وقوله لهم : « إن تؤمروا » أي إن الأمر والخيار إليهم وهو دليل واضح على حق الأمة ذلك .

**أن رأه استغنى :**

هل ينتهي دور الشورى بعد اختيار الحاكم مباشرة حتى ولو جاء اختياره

(١) رواه الترمذى .

(٢) حديث صحيح .

بطريقة شورية سليمة وصحيحة؟ ، كما يقول البعض هؤلاء الذين اخترناهم؟ فلنتركهم حتى نرى ماذا سيفعلون!!!

لو أن القرآن أشار إلى الشورى في الآية السابقة فقط لقلنا نعم هو كذلك ينتهي دور الشورى بالاختيار الحر للحكام ، ولكن القرآن أشار إلى غير ذلك بآيتين أحدهما مباشرة والأخرى غير مباشرة .

لقد شرعت المشاورة في أصل ممارسة السلطة كما يوضح ذلك الدكتور محمد المختار الشنقيطى وهى خاصة بالحاكم في استشارة شعبه ورعيته وأهل الحل والعقد منهم ، أي أنها خاصة بالطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات وإقامة مصالح البلاد والعباد ، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ، والمشاورة هنا على وزن المحاورة كما يوضحها الدكتور وتعنى استشارة الحكام لشعوبهم أو لبعض فئات منهم المختصين في مجالات معينة وهم من يسمون بأهل الحل والعقد ، فيستشير في الأمور العسكرية العسكريين ، والسياسيين في الأمور السياسية والتربويين في الأمور التعليمية ، كما أن القوانين لا تشرع إلا بموافقة ممثلي الشعب عنها ، وكذلك هناك بعض التعديلات والتغييرات التي لا تتم إلا بموافقة الشعوب عليها .

وفي رأبي أن الأمة يجب عليها أن تعين لحاكمها الحالات التي يلتزم فيها بنتائج المشاورة ، كما لا بد له من تحديد دوائر المشاورة ، فمثلا في حالات الحرب والسلم ، والعهود والمواثيق ، وأمور الأمن القومي والأمن العام وصفقات الأسلحة ، حتى لا تترك الحبل على غاربه لحاكمها يستشير من شاء

ويلتزم بمشاوره من شاء ، هذا هو منطق الأمة الحرة المستعالية على الظلم والجور والطغيان ، وهذا ما يجب أن نعلمه ونعلمه للأمة جيدا ، كما يقول الكواكبي ~ : «على الرعية أن تعرف مقامها: هل خلقت خادمة لحاكمها ، تطيعه إن عدل أو جار ، وخلق هو ليحكمها كيف شاء بعدل أو اعتساف؟ أم هي جاءت به ليعلمها لا يستخدمها؟ والرعية العاقلة تقيّد وحش الاستبداد بزمام تستमित دون بقائه في يدها؛ لتأمن من بطشه ، فإن شمع هزّت به الزمام وإن صال ربطته».

والمتبع للسيرة النبوية يرى أن النبي ﷺ قد أنزل كل مشورة أهلها ، ففي حين يستشير الجميع في غزوة أحد حتى المنافقين يحضرون جلسات الاستشارة ويكون رأيهم الحرب في المدينة ، نرى أن النبي قصد بمشورته المسلمين في غزوة بدر ولكنه اهتم برأي الأنصار ؛ لأنهم هم أهل المشورة ، ولأن بيعتهم كانت على حماية رسول الله في المدينة ، وكذلك استشار الأنصار في الصلح مع غطفان على ثلث ثمار المدينة ؛ لأنهم هم أهل المدينة وأهل الثمار أيضا ، بالرغم أننا لو فكرنا بعقليتنا الحالية والتي تتمتع بقدر وافر و مستبطن أيضا من الاستبداد لقلنا ألم يؤمنوا ؟ فكيف نستشيرهم إذا في أمر يفعله رسول الله هو الأصلح لأمته ؟ وأنه باستشارتهم قد يرفضوا وبذلك يكونون قد خالفوا مراد رسول الله وتعرضوا للهلكة ، وقد يؤدي ذلك إلى غرورهم وتكبرهم ، وكثير من هذه الأقوال التي استمددناها من معاشرتنا للظلم والمستبدين على طول السنين ، واستشار النبي ﷺ المهاجرين في أسرى بدر ؛ لأنهم هم أهل الأسرى فهم أهل المشورة ، واستشار على بن أبى طالب ، وأسامة بن زيد في حادثة

الإفك لأنهم أهل بيته وخاصته وهم أمناء على بيته ﷺ ، وكان عمر بن الخطاب يعزل الوالي إذا اشتكى منه رعيته لأنهم هم أعلم به ، وكذلك فعل عثمان رضي الله عنه .

الآية الثانية والتي تدل على وجوب استشارة الحاكم لشعبه وهي فرض على الحاكم وحق للرعية لا ينبغي التفريط فيه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ﴾ [العلق: ٦، ٧] ، إن الإنسان ليطغى ، وهي الآية التي توضح ضرورة الالتحام بين الحاكم والمحكوم وشعوره الدائم بحاجته إليه وحاجته إلى رضائهم وعدم استغنائه عنهم .

في الآية الكريمة توضيح تام بأن الإنسان - كل الإنسان - قابل للطغيان إذا وجد ما يدفعه لذلك ، ولذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لرعيته الذين زجروا من قال له : اتق الله يا عمر قال لهم : « لا خير فيكم إن لم تقولوها ، ولا خير فينا إن لم نسمعها » .

إنه عقد مكون من جانبين من حاكم ورعيه وعلى كل منهما واجب وحق ، وكان يقول ﷺ : « الحمد لله الذي جعل من أمة عمر من يقومه ولو بالسيف » ، وهو إدراك عميق من عمر لما عليه حقيقة الإنسان وهي القابلية للطغيان ، وذلك ما جعل عمر يواجه ذلك بحبه لمن يقومه ويصحح له طريقه وهو المؤمن الخائف من حساب ربه ، وكان لعمر بن عبد العزيز وزير لا عمل له إلا عندما يرى أن عمر قد أخطأ ، أو غضب على أحد من رعيته بغير وجه حق ، أو انتهك حرمة من حرمت الله فهنا يذكر الوزير عمر بالله وماله يوم لقيامة فيقول له : « اتق الله يا عمر فإنك ستموت » ، أما الآن فقد وجب على الأمة أن

تضمن حقها في ذلك وتدافع عنه فإنه لا عمر بعد عمر .

لقد أقر الإسلام المشاورة عقب أحداث جسيمة كانت تستدعى وفق مفهومنا القاصر التطيب والتطيب ، كما أن مخالفة الصحابة لما أمر به النبي ﷺ كانت تستدعى أن يلاقوا التوبيخ والزجر جزاء لما فعلوه ، ولكن تقرير الإسلام لحق من حقوقهم في هذا الوقت تحديداً وهو وقت الشدة ؛ لهو أدعى لتنفيذها والتمسك بها في أوقات الرخاء و بطلان الدعوة بالتخلي عنها وهجرانها في الظروف الشديدة والصعبة .

لقد أراد القرآن أن يصحح فهمنا أنقذح في ذهن الصحابة بعد معركة أحد ؛ بأن السبب في هزيمتهم هي الشورى ؛ فأكدوا لهم ، وفرضها عليهم ، وجعلها لهم منهجا بعدما كانت رفاهية ، كما اختلف مع البعض الذي يقرر على أن الرأي الذي جاءت به الشورى في معركة أحد كان خطأ ، وأتساءل ما الخطأ في شورى أدت بالمسلمين إلى النصر في البداية ، فالمعلوم تاريخيا أن الهزيمة كانت عقب مخالفة بعض الرماة لأمر النبي ﷺ وليس لأمر آخر ، أما كراهية النبي ﷺ للخروج فقد كانت لعلمه بما سيحدث فقد كان رسول الله ﷺ قد رأى في منامه : أن في سيفه ثلثة ، ورأى أن بقرا تذبح ، وأنه أدخل يده في درع حصينة .. فتأول الثلثة في سيفه برجل يصاب من أهل بيته . وتأول البقر بنفر من أصحابه يقتلون . وتأول الدرع بالمدينة بما يعنى اضطلاع على نتائج المعركة ..

### الشورى بين الإلزام والإعلام :

الناظر في سيرة النبي ﷺ يجد أن النبي ﷺ قد التزم بكل نتائج الشورى إلا

في حالة واحدة وهى صلح الحديبية ، والحقيقة هنا أنها لم تكن شورى ولم يذكر أحد من المؤرخين أن النبي ﷺ قد دعاهم إلى شورى ثم خالفها وهذا هو المهم عندي ، ولكن الجميع كان حاضرا ومستمعا ومتابعا لما يحدث بين النبي ﷺ ووفود قريش ومن حولها والكل كان مقرا لما يقوم به النبي ﷺ من مفاوضات مع قريش ، وكل ما حدث أن هناك ضيقا وتبرما قد وقع على الصحابة من جراء بعض الشروط التي ظنوها مجحفة وهاضمة لحقهم ، كما أن الأمل الذي عاشه الصحابة عندما علموا بأن يوم الفتح قد اقترب فظنوه هم ذلك اليوم وما كان كذلك ، حتى مسألة الوحي نفسها التي قال البعض بأنها السبب في مخالفة النبي ﷺ في الشورى أرى عدم واقعتها فقد خرج الرسول ﷺ إلى أحد نزولا على رغبة الأغلبية من الصحابة وهو عنده وحى بأن ذلك لن يكون في صالح المسلمين وهو ما رآه في منامه ورؤية الأنبياء حق ، ولكن الشورى وفرضيتها هي فرض أيضا من الله تعالى ، وكذلك قول البعض : بأن الرسول لم يرى خلع لأمة الحرب في غزوة أحد بعد لبسها عندما أخبره أبو بكر ﷺ بأن الجميع يرى أنهم قد أكرهوا النبي على الخروج والآن يرون أن يمكثوا في المدينة قوله له : « ما ينبغي لنبي إذا لبس لأمته أن يضعها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه »<sup>(١)</sup> ، وفي هذا الأمر خصوصية للنبي ﷺ وهو الواضح بقوله : « ما كان للنبي » ، أي أن ذلك يمكن لغير النبي ﷺ ولو كان غير ذلك لقال ما كان لأحد ، وكذلك خلع لأمة الحرب وليس غيرها وهذه خصوصية للأمة الحرب فقط دون غيرها ، وليس الأمر على إطلاقه بدليل تغيير النبي ﷺ لمكان الحرب

(١) صححه الألبانى في فقه السيرة .

في بدر بعد استقراره عليه ، أيضا كما أن هذه الحادثة تعد دليلا واضحا على جواز الشورى والحوار والمناقشة بعد مضي الأمر واتخاذ القرار.

والموقف الذى يستند إليه القائلون بإعلامية الشورى هو موقف أبو بكر الصديق من حرب الردة وإصراره على الحرب بالرغم من مخالفة الجميع ، وفي الحقيقة أن المتأمل لهذا الموقف يجد فيه عدة قضايا هامة الأولى : أن أبا بكر كان عنده نص أو رأى لم يكن عند الصحابة فيمن فرق بين الصلاة والزكاة وهو ما لا يتوفر لغيره ، و الأمر الثاني : وهو الأهم أين مخالفة أبى بكر للأمة وللشورى في هذه القضية ؟ إن التاريخ قد حكى أن الله قد شرح قلب عمر وهو المتحدث باسم المعارضة لأبى بكر في هذا الموقف عندما رأى إصرار أبى بكر على ذلك وهكذا قال عمر فعن أبى هريرة رضي الله عنه قال : لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر - قد تولى الخلافة - وكفر من كفر من العرب ، فقال عمر رضي الله عنه : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فمن قالها ، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه ، وحسابه على الله» ، فقال : والله ؛ لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ؛ لقاتلتهم على منعها ، قال عمر : فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبى بكر ، فعرفت : أنه الحق ، وإلا اعتبرنا أن المحاوراة والمفاوضات التي تسبق الشورى والتي تميزت بها الشورى عن الديمقراطية بمثابة جمعا للآراء بين الصحابة وهو ما حدث في ظني في هذه الحادثة عند الباحثين .

أخيرًا حتى وإن خالف البعض الشورى وعندنا من القرآن ومن رسول الله ما يخالف ذلك ورأينا أن ذلك أصلح لنا ولأحوالنا ولواقعنا فبمن نفتدي وبمن نسترشد في ذلك .

ثم إذا كانت الشورى غير ملزمة كما يقولون فما الفائدة منها إذا كان الحاكم طاغيا أو مستبدا أو جاهلا أو غير رشيد ، ولا يعنى ذلك أن الحاكم يستشير في كل كبيرة وصغيرة؛ ولكن الحاكم يستشير شعبه في المهام التي لا ينبغي لفرد أن يقرر فيها بذاته وهى ما يجب أن يحدده الدستور والقانون وبذلك فهى دائرة بين الإلزام والإعلام ، بين الإلزام فيما تقرره الأمة ، ومعلمة في تسيير ما أشارت به الأمة ، فلا ينبغي أن يفعل ما يشاء بالبلاد والعباد ويعادى من يشاء ويصالح من يشاء والشعب لا حول له ولا قوة في ذلك .

إن الشورى فرض على هذه الأمة وحق لها لا يجب ولا ينبغي التنازل عنه ، فهى ملك للأمة وحق لها وفرض على حكامها وملزمة لهم أيضا ، وهو رأى «جمهور الفقهاء ، منهم الحنفية والمالكية ، والقول الصحيح من المذهب الشافعي ، وينسب هذا القول أيضا للنووي وابن عطية وابن خويز منداد<sup>(١)</sup> والرازي ، وبعض المعاصرين كأمثال محمد عبده ، محمد شلتوت و محمد أبو زهرة وعبد الوهاب خلاف و عبد القادر عودة»<sup>(٢)</sup> .

(١) محمد بن أحمد ، كان شديداً على المتكلمين ، متمسكاً بالسنة ، طعن فيه بعض المالكية ، توفي سنة (٣٩٠) هـ .

(٢) الشورى في الإسلام للصلاحي .

يقول الدكتور توفيق الشاوي<sup>(١)</sup> في سفره العظيم فقه الشورى والاستشارة في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، قائلا: «ومعنى ذلك أن الشورى واجبة وملزمة، حتى لو كان هناك احتمال في أن يكون رأي الأغلبية خاطئاً أو ضاراً، لأن الضرر الناتج عن خطأ الأغلبية أخف من الضرر الناتج عن ترك الشورى واستبداد الحكام بالرأي دون الالتزام برأي عامة الناس وجمهورهم، وتأكيداً لهذا المبدأ أمر الله رسولنا ﷺ بها رغم أنه كان يتلقى التوجيه من الله سبحانه وتعالى بواسطة الوحي، وأراد الله بذلك أن يكون الالتزام بالشورى أمراً صريحاً ونصاً خالداً في القرآن الكريم».

ويقول الشهيد سيد قطب ~ في ظلاله تعقيباً على الآية ذاتها: «ولو كان وجود القيادة الراشدة يمنع الشورى، ويمنع تدريب الأمة عليها تدريجياً عملياً واقعياً في أخطر الشؤون - كمعركة أحد التي قد تقرر مصير الأمة المسلمة نهائياً، وهي أمة ناشئة تحيط بها العداوات والأخطار من كل جانب - ويحل للقيادة أن تستقل بالأمر وله كل هذه الخطورة - لو كان وجود القيادة الراشدة في الأمة يكفي ويسد مسد مزاولة الشورى في أخطر الشؤون، لكان وجود محمد ﷺ ومعه الوحي من الله سبحانه وتعالى - كافياً لحرمان الجماعة المسلمة يوماً من حق الشورى - وبخاصة على ضوء النتائج المريرة التي صاحبتهما في ظل الملابس الخطيرة لنشأة الأمة المسلمة. ولكن وجود محمد رسول الله ﷺ

(١) القاضي المستشار الدكتور / توفيق محمد إبراهيم الشاوي، مواليد عام ١٩١٨.

ومعه الوحي الإلهي ووقوع تلك الأحداث ، ووجود تلك الملابس ، لم يبلغ هذا الحق ؛ لأن الله سبحانه يعلم أن لا بد من مزاولته في أخطر الشؤون ، ومهما تكن النتائج ، ومهما تكن الخسائر ، ومهما يكن انقسام الصف ، ومهما تكن التضحيات المريرة ، ومهما تكن الأخطار المحيطة ؛ لأن هذه كلها جزئيات لا تقوم أمام إنشاء الأمة الراشدة ، المدربة بالفعل على الحياة المدركة لتبعات الرأي والعمل ، الواعية لنتائج الرأي والعمل ، ومن هنا جاء هذا الأمر الإلهي ، في هذا الوقت بالذات : ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾

[آل عمران: ١٥٩]

\*\*\*\*\*